

ورشة توعوية لـ "شمس" حول حماية النساء من العنف المبني على النوع الاجتماعي



صحيفة القدس

السبت

٢٥/٧/٢٠٢١

ص ٤

إلى جانب دمج مفاهيم المساواة ونبذ العنف والتسوية السلمية للنزاعات في الناهج والأنشطة التعليمية، وتنفيذ حملات توعية حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا ومخاطر العنف الرقمي، وتعزيز الشراكات المجتمعية للحد من جميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وفي ختام الورشة، أوصى المشاركون بضرورة تطوير الإطار التشريعي الناظم لحماية النساء والفتيات، والإسراع في إقرار تشريعات شاملة تكفل الوقاية والحماية والمساءلة، ومراجعة القوانين ذات الصلة لسد الثغرات التي قد تتيح لمرتكبي العنف الإفلات من العقاب. كما أوصوا بتكثيف برامج التوعية المجتمعية، وتعزيز ثقافة الحوار والاحترام والمساواة داخل الأسرة والمجتمع، وتطوير التنسيق بين المؤسسات الرسمية والأمنية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية، بما يضمن استجابة شاملة وفعالة لحالات العنف، وتيسير وصول الناجيات والقاتلات للعرضة للخطر إلى خدمات الحماية والإحالة.

وناقش المشاركون التحديات التي تواجه الأسرة الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة، وفي مقدمتها تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وضعف التواصل الأسري، وتزايد الضغوط النفسية والاجتماعية، إلى جانب مخاطر الاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، والعنف الرقمي والابتزاز الإلكتروني، وأهمية تعزيز الرقابة الأسرية الإيجابية.

كما تناولت المناقشات آليات التعامل مع حالات العنف والابتزاز، وضرورة تعزيز الوعي القانوني بحقوق النساء والأطفال، وتوفير حلول قانونية واجتماعية تراعي مصلحة الناجيات والقاتلات للخطر، إضافة إلى مناقشة الثغرات القانونية ودور التربية الأسرية والناهج التعليمية في ترسيخ قيم المساواة والحوار ونبذ العنف.

ودعا المشاركون إلى تطوير برامج متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، وتوفير آليات آمنة وسريّة للإبلاغ عن العنف والابتزاز، وسد الثغرات القانونية وتعزيز المساواة،

نابلس- عماد سعادة- نظم مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ورشة توعوية في محافظة طولكرم حول آليات حماية النساء والفتيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، ضمن مشروع "خدمات الحماية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي"، للنفذ بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية، وإدارة مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

وشارك في الورشة ممثلون عن المؤسسات الرسمية والأمنية، ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات المحلية، إلى جانب محامين وأكاديميين وصحفيين وناشطين مجتمعيين، وهدفت إلى تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، وترسيخ ثقافة الحماية والوقاية، وتعزيز دور الأسرة والشباب في دعم النساء والفتيات للعرضة للعنف.

واستعرضت أسماء عودة مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي وأشكاله، بما يشمل العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي، إضافة إلى آليات الإبلاغ والوصول إلى العدالة وخدمات الحماية.